أبعاد المشكله السكانية فى مصر

وعلاقتها ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وتنظيم الأسرة من ناحية أخرى (*)

احمد فتحى مصطفى احمد عبادة سرحان

مقدمـــة :

منذ بداية الستينات احتلت مشكلتى نقص الغذاء والانفجار السكانى اهتمام العالم أجمع ، وبالرغم من أن المشكلة الأولى قد تم إحتواؤها جزئياً ، وهناك الآن مؤتمراً عالميا لبحث سبل التغلب عليها إلا أن المشكلة الثانية وهى الانفجار السكانى مازالت تهدد برامج النمو الاقتصادى والتنمية فى مناطق كثيرة من العالم . فمن ناحية لم تحقق معدلات الخصوبة والنمو السكانى إنخفاضا يذكر بل لقد ارتفعت هذه المعدلات فى بعض مناطق العالم نتيجة للانخفاض المستمر فى معدلات الوفاه . ومن ناحية أخرى فانه بالرغم من أن معدلات النمو فى النشاط الزراعى والصناعى قد أرتفعت إلا أنها لم ترتفع إلى الحد الذى يمكنها من امتصاص أثر النمو السكانى . هذا ما دفع كثير من المهتمين بمشكلتى التنمية الاقتصادية والإجتماعية والنمو السكانى إلى دراستها والوقوف على تاثير كل منها فى الأخرى حتى يمكن إيجاد الحلول الملائمة لها .

ولا شك أن هاتين المشكلتين تعتبران من أدق المشكلات التى تواجه الدول النامية بصفة خاصة ، حيث أن الدول النامية تعانى أكثر من الدول المتقدمة من

(*) بحث القى فى مؤتمر السكان وتنظيم الأسرة الذى نظمته الجمعية العامة لتنظيم الأسرة والذى عقد فى القاهرة يومى ١١ ، ١٢/١/١٩٧٥ .

اشترك فى اعداد البيانات وبعض مواد البحث كل من الآنسة/هالة محمد دكرورى والسيد/سعيد المهدى سعيد المعيدان بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية ـ جامعة القاهرة .

المشكلتين معا بصورة تدعو إلى ضرورة اتباع هذه الدول الوسائل السريعة للتغلب عليهما . فالدول النامية تتميز بانخفاض ملحوظ فى متوسط دخل الفرد فيها كما أنها تتميز بارتفاع كبير فى معدل النمو السكانى نتيجة للانخفاض السريع فى معدلات الوفاة والذى لم يصاحبه إنخفاض مماثل فى معدلات الخصوبة ، هذا بالاضافة إلى سوء توزيع الدخل فى هذه الدول مما يجعل اثر النهائى لمعدلات النمو الاقتصادى والمرتفعة على مستوى رفاهية الفرد طفيفاً جداً وغير ملحوظ . ولا أدل على ذلك من مقارنة معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات نمو السكان فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة كما ذكر كوزنتس (Kuznets 1972) فبينما كانت معدلات النمو الاقتصادى فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة من ١٩٥٤ — ١٩٥٨ حتى ١٩٦٤ — ١٩٦٨ ما يقرب من ٦ر٤٪ — ٧ر٤٪ سنويا نجد أن معدلات النمو السكانى فى الدول المتقدمة حوالى ١ر١٪ سنويا وفى الدول النامية حوالى ٢ر٢٪ سنويا خلال نفس الفترة المذكورة .

وقد رأت الدول النامية ومنها مصر أن أفضل أسلوب للتعامل مع هاتين المشكلتين هو أسلوب التخطيط الاقتصادى والإجتماعى حتى يمكنها تحسين أحوالها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبنائها فى أقصر وقت ممكن وباقل وأرخص نفقة حتى تلحق بالدول المتقدمة .

وتعتبر التنمية الاقتصادية والإجتماعية الهدف الرئيسى للمخطط الاقتصادى والإجتماعى فى أية دولة نامية . ولا شك أن هدف التنمية هو تحقيق مستوى إقتصادى وإجتماعى أفضل لكل فرد فى المجتمع . إلا أن عملية التنمية عملية معقدة ودقيقة وتتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات التى تتشابك وتتأثر ببعضها البعض . وفى هذا المجال يتضح أن سياسة التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى أى دولة نامية لابد لها من التركيز على أمور ثلاثة هى :

أولا : تحقيق خفض كبير فى معدل النمو السكانى .

ثانياً : تحقيق زيادة فى معدل النمو الاقتصادى .

ثالثاً : اجراء التغير الاجتماعى اللازم للتغلب على مشكلة سوء توزيع الدخل بين سكانها .

هذه المسائل الثلاث ليست منفصلة عن بعضها البعض بل على العكس من ذلك فهى مرتبطة ومتداخلة وينبغى لأية سياسة سكانية تهدف إلى خفض معدلات النمو السكانى عن طريق خفض معدلات الانجاب ألا يقتصر دورها على توفير وتوزيع وسائل تنظيم الأسرة من حبوب ولوالب ... الخ . وانشاء مراكز الخدمة والتوزيع لهذه الوسائل بل تمتد أيضاً لتشمل التعرف على الهيكل السكانى عامة والسلوك الانجابى خاصة ومحاولة وضع السياسة التى تكفل اجراء التغيير الاجتماعى والاقتصادى والنفسى اللازم للتاثير على ذلك السلوك الانجابى للأفراد بما يحقق الخفض المطلوب لمعدلات الانجاب وذلك من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة .

ويتعرض هذا البحث لموضوع المشكلة السكانية فى مصر على وجه الخصوص وعلاقتها ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وتنظيم الأسرة من ناحية أخرى ويحتوى البحث على ثلاثة أجزاء هى :

١ — أبعاد المشكلة السكانية فى مصر .

٢ — التنمية الاقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بالمشكلة السكانية فى العالم على وجه العموم وفى مصر خاصة .

٣ — تنظيم الأسرة وعلاقته بالمشكلة السكانية فى العالم وفى مصر خاصة .

ويهتم البحث بعرض بعض نتائج الدراسات والبحوث التى تمت فى أنحاء مختلفة من العالم والتى تلقى كثيراً من الضوء على الموضوع مع التركيز على أهم هذه النتائج إلى جانب ذكر بعض البيانات التى تتعلق بالمشكلة السكانية وبرامج التنمية وتنظيم الأسرة فى مصر .

ابعاد المشكلة السكانية فى مصر

تعانى مصر كغيرها من الدول النامية من معدل نمو سكانى مرتفع يصل حاليا إلى ٣ر٢٪ سنويا ورغم أن معدل النمو كان متميزاً بالثبات النسبى حول ٥ر١٪ سنويا خلال النصف الأول من القرن الحالى إلا أنه أخذ فى الإرتفاع التدريجى فى الأربعينيات من هذا القرن حتى وصل إلى حوالى ٦ر٢٪ سنويا فى الستينات ثم

انخفض إلى معدله الحالى فى أواخر الستينات وبداية السبعينات ؛ ويرجع السبب فى ذلك المعدل المرتفع إلى الإنخفاض السريع فى معدلات الوفيات وبقاء معدلات المواليد على مستواها المرتفع فبينما إنخفضت معدلات الوفاة من ٢٣ من الألف سنة ١٩٤٥ حتى وصلت إلى ١٥ فى الألف سنة ١٩٧٠ وذلك بسبب تقدم الطب الوقائى وانشاء الخدمات الصحية وتحسين معدلات التغذية للأمهات والأطفال — كانت معدلات المواليد سنة ١٩٤٥ حوالى ٤٢ر٤ فى الألف وظلت تتذبذب حول هذا المعدل حتى سنة ١٩٦٦ حيث بدأت فى الإنخفاض البطىء إلى أن وصلت إلى حوالى ٣٦ فى الألف عام ١٩٧٠ .

ورغم التحسن الكبير والمستمر فى مستوى الوفاة عامة إلا أن معدل وفيات الرضع فى مصر لازالت عند مستوى مرتفع جداً بالمقارنة بالدول المتقدمة — ولا تختلف مصر عن بقية الدول النامية فى هذا الخصوص ؛ وقد بلغ معدل وفيات الوضع فى مصر عام ١٩٧٠ حوالى ١١٦ فى الألف بينما كان المعدل فى كل من فرنسا وانجلترا وكندا والاتحاد السوفيتى سنة ١٩٧٠ هى ١ر١٥٪ ؛ ٤ر١٨٪ ؛ ٧ر١٨٪ ؛ ٧ر١١ ٤ر٢٤ فى الألف على الترتيب .

ويجدر بنا الاشارة إلى العلاقة القوية بين وفيات الأطفال ومستوى الخصوبة والأنجاب فقد تبين من كثير من الدراسات وجود علاقة ارتباط طردى قوى بين الأثنين . ولا شك أن من أسباب بقاء معدلات المواليد عند مستواها المرتفع إرتفاع معدل وفيات الأطفال ولذلك ينبغى عند التفكير فى تغيير السلوك الإنجابى الاهتمام بخفض معدل وفيات الأطفال عن طريق برامج رعاية الامومة والطفولة وتوفير العلاج والغذاء ودراسة أسباب وفيات الأطفال ومحاولة القضاء عليها .

وحتى تكون الصورة أوضح ينبغى التعرف على بعض خصائص السكان فى مصر مثل التكوين العمرى والنوعى وتوزيعهم فى كل من الريف والحضر وحسب الحالة الاجتماعية والنشاط الاقتصادى والحالة العملية والحالة التعليمية . . . الخ .

كل هذه العوامل تساهم فى القاء الضوء على جوانب المشكلة السكانية وأسباب ارتفاع معدلات النمو السكانى . وفيما يلى عرض سريع لبعض هذه العوامل .

ومن ناحية التركيب العمرى والنوعى للسكان فى مصر يتضح أن الوسط الحسابى لعمر الفرد حوالى ٢٠ سنة وأن ٤٢٪ من السكان أقل من ١٤ سنة كما أن حوالى ٣٪ فقط من السكان يزيد عمرهم عن ٦٥ سنة ومن ذلك يتضح مدى العبء الذى تتحمله برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بخدمات التعليم وتوفير فرص العمالة ويعتبر صغر متوسط عمر الفرد من السمات التى تميز جميع الدول النامية ومنها مصر . أما فيما يتعلق بالتركيب النوعى فى الريف نجد أن عدد الإناث يزيد عن عدد الذكور وذلك فى فئات الأعمار أكبر من ١٥ سنة — أما فى الحضر فتنعكس الصورة حيث يزيد عدد الذكور عن عدد الاناث فى جميع الأعمار أقل من ٦٥ سنة ، ويرجع السبب فى ذلك بطبيعة الحال إلى هجرة الذكور من الريف إلى الحضر خاصة فى فئات الأعمار من ١٥ إلى ٦٥ سنة من العمر وهذه الظاهرة (أى هجرة الذكور الريف إلى الحضر) تضيف أعباء وعقبات كثيرة فى طريق التنمية الاقليمية خاصة فيما يتعلق بتخطيط المدن وتنمية الريف إلى جانب تاثيرها على السلوك الانجابى للمهاجرين من ذوى الخلفية الريفية .

أما من ناحية توزيع السكان حسب الحالة الإجتماعية فى مصر فيتضح أن متوسط العمر عند الزواج عام ١٩٦٩ كان ١ر٢٠ سنة بين الاناث ، ٣ر٢٦ سنة بين الذكور كما بلغت نسبة المتزوجين من بين عدد السكان فى سوق الزواج حوالى ٧٢٪ فى الريف وحوالى ٦٦٪ فى الحضر وتبلغ بين الاناث عموما حوالى ٦٧٪ وبين الذكور حوالى ٧٣٪ كما أن النسبة وصلت إلى ٥ر٧٢٪ بين الأميين ولكنها لاتزيد عن ١ر٣٧٪ بين الذين حظوا بتعليم متوسط ثم ترتفع مرة أخرى إلى ٥ر٦١٪ بين الجامعيين .

ومن ذلك يتضح إقبال الشباب على الزواج فى سن مبكر نسبياً وبين الأميين الذين يمثلون ما يقرب من ٦٥٪ من إجمالى السكان فى مصر فوق ١٠ سنوات من العمر على وجه الخصوص .

وعن الناحية التعليمية فى مصر نجد أن الأمية تصل نسبتها بين الإناث إلى حوالى ٧٩٪ وبين الذكور إلى ٥٢٪ ومعدل الأمية عامة مرتفع فى مصر إلا أنه أعلى فى الريف عنه فى الحضر — وتتضح أهمية عنصر التعليم كأحد جوانب المشكلة التى تعانى منها مصر حيث أن كثيراً من الدراسات أوضحت وأكدت وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم ومعدلات الخصوبة والانجاب .

وفيما يتعلق بالهجرة كاحد عناصر النمو السكانى يتبين أن غالبية الدول النامية تتميز بصغر حجم الهجرة الدولية وضخامة حجم الهجرة الداخلية وخاصة من الريف إلى المدن الكبرى والمناطق الحضرية وذلك رغم أن الهجرة الخارجية قد تعتبر بالنسبة للدولة التى تعانى من معدل نمو سكانى مرتفع من الأمور المرغوبة كما أن كبر حجم الهجرة الداخلية تمثل احدى مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ذلك يتضح أن هذا النمط الذى يظهر بين الدول النامية يعتبر عاملا هاما وجانبا أساسياً فى المشكلة السكانية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية وفى مصر نجد أن الموقف لا يختلف عنه فى الدول النامية الأخرى فالهجرةالخارجية لا تكون عنصراً هاما يؤثر على نمو السكان وأن كانت تمثل عنصرا مؤثراً على التنمية الاقتصادية والإجتماعية حيث أن المهاجرين إلى الخارج يمثلون أعلى الكفاءات العملية والفنية فى مصر ولا يخفى حاجة دولة نامية تسعى إلى تحقيق رفاهية كل فرد فيها إلى مثل هذه الكفاءات وقد بدأ جمع بيانات الهجرة الخارجية فى مصر منذ سنة ١٩٦٥ وقد بلغ عدد المهاجرين إلى الخارج عام ١٩٧٠ مالا يزيد عن ٢٨٧٧ شخصاً أما الهجرة الداخلية فهى من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية عامة بالاضافة إلى تيار الهجرة إلى مناطق إنشاء الصناعات الجديدة حول المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وفى بعض المناطق الصناعية فى الدلتا . وأهم أسباب الهجرة الداخلية فى مصر الأسباب الاقتصادية والتعليم . وتتضح الصورة إذا لاحظناالإرتفاع التدريجى لسكان الحضر من ١٩٪ عام ١٩٠٧ حتى وصل إلى ٤٠٪ عام ١٩٦٦ رغم أن هذا الأرتفاع لم يصاحبه زيادة مماثلة فى مساحة المناطق الحضرية أو حجمالمرافق العامة والخدمات فيها مما تسبب فى أعقد المشاكل بالنسبة للمناطق الحضرية والمدن الكبرى ووضع عبئاً كبيراً على القائمين بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر ومن الملاحظ أن النسبة الكبرى من حجم الهجرة الداخلية يتركز فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ومحافظات الدقهلية والشرقية والمنيا كمناطق جذب وقد وصلت الكثافة السكانية فى القاهرة إلى ١٩٥٩٤ شخصاً فى الكيلومتر المربع الواحد عام ١٩٦٦ بعد أن كانت لا تتجاوز ٦٥٨٤ شخصاً فى الكيلومتر المربع عام ١٩٢٧ أى أنها تضاعفت حوالى ثلاثة مرات فيما يقرب من ٤٠ عاما ، وتعتبر الكثافة السكانية لمدينة القاهرة من أعلى الكثافات السكانية فى العالم . أما أهم المناطق المصدرة

(مناطق طرد) فهى محافظات المنوفية وسوهاج وقنا وأسيوط وقد وصل عدد المهاجرين من محافظة المنوفية مثلا إلى مدينة القاهرة وحدها حوالى ٢٠٫٠٠٠ شخص عام ١٩٦٦ .

وبالنسبة للقوى العاملة وتوزيع سكان مصر حسب النشاط الاقتصادى والحالة العملية يتضح أن حجم القوى العاملة فى مصر قد ارتفع من ٥٫٨ مليون عام ١٩٣٧ حتى وصل إلى ٨٫٢ مليونا عام ١٩٦٦ إلا أن زيادة السكان فى مصر ابتلعت هذه الزيادة فى حجم القوى العاملة حيث يتضح أن حجم القوى العاملة عام ١٩٣٧ كان يمثل ٣٦٪ من إجمالى عدد السكان بينما أصبحت نسبة القوة العاملة عام ١٩٦٦ — ٢٦٪ فقط من إجمالى عدد السكان وبذلك فقد ارتفعت نسبة الاعالة من ١٤٧٪ عام ١٩٣٧ إلى ٢٣٢٪ عام ١٩٦٦ . ومساهمة الإناث فى القوى العاملة ضئيلة جداً حيث لا تتجاوز ٦٪ من إجمالى حجم القوى العاملة . ويعمل حوالى ٥٣٪ من حجم القوى العاملة فى الزراعة وغالبيتهم من الذكور بينما وصل نسبة العاملين فى مجال الخدمات حوالى ٩٪ من حجم القوى العاملة وغالبيتهم من الاناث وباقى القوى العاملة يعملون فى الأعمال الكتابية والإدارية (حوالى ١٧٪) وأعمال المناجم والنقل والصناعات الحرفية (حوالى ١٩٪)

التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بالمشكلة السكانية فى العالم عامة وفى مصر خاصة :

من المعالم المميزة لعالم الستينات والسبعينات التركيز الكبير على التنمية الاقتصادية فى جميع دول العالم وخاصة فى الدول النامية . وترجع أهمية التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلى علاقتها الوطيدة بالمشكلة السكانية حيث يؤثر كل منهما فى الآخر تاثيراً معنوياً بجعل أى تغير فى النشاط الاقتصادى أو الإجتماعى لا بد أن ينتج عنه تغير حتمى فى المشكلة السكانية وأى تغير فى معدلات النمو السكانى وخصائص السكان فى أى منطقة لا بد أن يؤثر على النشاط الاقتصادى فيها .

إن الدراسات التفصيلية للعلاقة بين مستويات العمالة والتوظف من ناحيةوترتيب المواليد فى الأسرة من ناحية أخرى أوضحت أن هناك تاثيراً كبيراً لمستويات

وأحوال التوظف على عدد المواليد فى الأسرة بطريقة غير مباشرة من خلال تاثيرها على الزواج وانجاب الأول وبطريقة مباشرة على اعداد المواليد بعد الطفل الأول . وأن العلاقة الطردية بين التذبذبات فى الأحوال الاقتصادية المواتية ومعدل الزواج قد شوهدت لفترات طويلة فى غالبية دول العالم حيث يصل معامل الارتباط إلى ما يقرب من ٩ر٠ ولا يقل عن ٧ر٠ (Dudley Kirkl, 960) أما فيما يتعلق بمستويات الخصوبة فقد أوضحت الدراسات أن المجاعات تكون دائما مصحوبة بانخفاض ملحوظ فى معدلات المواليد بينما تتميز فترات الانتعاش الاقتصادى بارتفاع ملحوظ فى معدلات الخصوبة واعداد المواليد .

ومن ناحية أخرى أكدت دراسات أخرى وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى الخصوبة حتى فى الدول النامية حيث تنخفض معدلات الخصوبة بزيادة متوسط الدخل وذلك باستثناء الفترات الأولى فى عملية التنمية الاقتصادية التى قد لا يصحبها أى تغير معنوى فى معدلات الخصوبة عند زيادة متوسط دخل الأسرة (J.L. Simon , 1960)

ويعتقد الاقتصاديون عامة أن مستوى المعيشة للسكان فى منطقة معينة سيتحسن حتما إذا كان معدل النمو فى النشاط الاقتصادى حوالى ٥٪ سنويا (J. E. Kocher, 1973) ويتبع التحسن فى مستوى معيشة الأفراد اتجاههم فى محاولة للمحافظة على مستوى معيشتهم عند مستواه المرتفع إلى تنظيم أسرهم عن طريق الاستخدام الاختيارى لوسائل تنظيم الأسرة . إلا أن هذا لا يكون دائماً بهذه البساطة حيث تتأثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكثير من العوامل المتشابكة ومنها خصائص التكوين الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع .

ولعل احدى الطرق لتعريف عملية التنمية هى تعريفها كعملية تحسين لمستوى المعيشة عامة أو محاولة تحقيق المساواة فى توزيع الدخل أو القدرة على المحافظة على استمرار عملية التحسن خلال الزمن .

ومن مكونات المستوى الاجتماعى والاقتصادى الموائى العناصر والمتغيرات الآلية :

١ — الدخل .

٢ — العمالة .

٣ — التعليم .

٤ — المستوى الصحى والتغذية .

٥ — الاستهلاك متضمنا الغذاء والاسكان والخدمات المتعلقة به مثل توفير المياه والكهرباء ووسائل النقل والتسلية والأمن . . . الخ .

وتختلف التنمية عن النمو الاقتصادى فى أن الأخير يمكن تعريفه بانه عملية التغير طويل الأجل فى وسائل طرق الانتاج بما يحقق الإرتفاع فى نصيب الفرد من الدخل القومى بينما ترتبط التنمية بالقدرة على تحقيق واستمرار المحافظة على مستوى معيشة أفضل للفرد .

ولا شك أن التنمية الزراعية أمر مرغوب فيه حيث أنه فى معظم الدول يعتمد غالبية سكان الريف على الزراعة كوسيلتهم الوحيدة للمعيشة بالاضافة إلى أن كل من سكان الحضر وسكان المناطق الريفية غير الزراعية تعتبر قدرتها فى التقدم محدودة بدرجة كبيرة بظروف الكفاية الانتاجية لقطاع الزراعة .

وعموما يؤدى التحسن فى الزراعة وامداد أنواع أفضل وكميات أكبر من الطعام إلى خفض الوفيات ويؤدى تحسن وسائل المواصلات وانشاء الطرق الحديثة التى تربط بين المناطق المختلفة فى الدولة إلى إرتفاع مستوى التعليم وخفض معدلات الخسارة والفقد فى الطعام كما يؤدى تحسن الخدمة السكانية إلى خفض الازدحام فى الوحدة السكنية مما يخفض معدل انتشار الأمراض المعدية وبالتالى يؤدى كل ذلك إلى خفض، الوفيات كما تساهم عمليات تحسين وسائل الرى والصرف اللازمة للزراعة وامداد الصناعة بما يلزمها من مياه ومصادر قوى وزيادة وسائل المعرفة عن طريق الاهتمام بالتعليم والتثقيف فى الوصول إلى نفس النتيجة، وعلى ذلك يتضح أن عملية التنمية تؤدى فى النهاية إلى تغيير فى عوامل ومكونات النمو السكانى عن طريق رفع مستوى معيشة الأفراد وتغيير سلوكهم وعاداتهم فيما يتعلق بالانجاب والاستخدام الاختيارى والفعال لطرق تنظيم الأسرة .

ومن الحقائق المعروفة عن جمهورية مصر أن الاقتصاد القومى فى النصف الأول

من القرن العشرين كان اقتصاداً زراعياً حيث كان ما يقرب من ثلثى رأس المال الوطنى موظفا فى الزراعة كما أن معظم السكان (حوالى ٩٣٪ من السكان) كانوا يتمتعون بدخل ثابت عند مستوى منخفض جداً . أى أن المجتمع السكانى فى مصر كان يتميز بسوء توزيع الدخل بالاضافة إلى متوسط دخل منخفض . ولا شك أن هذا التكوين الاقتصادى كان أحد أسباب معدل النمو السكانى المرتفع الذى تميزت به مصر فى السنوات الأخيرة - لذلك أخذت مصر منذ عام ١٩٥٢ بالتنمية الاقتصادية والأجتماعية فى محاولة لتحقيق مستوى معيشة أفضل للمواطن المصرى . وقد كان هدف التنمية الاقتصادية فى مصر هو تحقيق التغير اللازم فى التكوين الاقتصادى عن طريق الاهتمام بكل من التنمية الزراعية والتنمية الصناعية . وعلى المستوى الاجتماعى كان هدف التنمية الوصول إلى معدلات أعلى للعمالة والتوظف والتعليم والصحة والرعاية الطبية . . . الخ . وأنه لمن الأمور المؤكدة الآن أن أكثر المشاكل التى واجهت التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر هو معدل النمو المرتفع فى اعداد السكان ما نتج عنه عرقلة جهود التنمية ومضاعفة الدخل القومى.

وعند القاء نظرة أكثر تفصيلا على السنوات العشرين السابقة فى مصر يتضح الآتى :

١- التنمية الاقتصادية :

كان أحد الأهداف الاقتصادية لخطة التنمية الأولى فى مصر (١٩٦٠-١٩٧٠) هو مضاعفة الدخل القومى خلال ١٠ سنوات بمعدل تزايد سنوى فى الدخل القومى ٧٪ وهو يمثل معدل نمو مرتفع أما الهدف الآخر والذى لا يقل أهمية عن الهدف الأول فكان محاولة اعادة توزيع الدخل القومى بما يقضى على مشكلة سوء توزيعه وقد قسمت الخطة العشرية إلى خطتين خمسيتين واهتمت خطة التنمية بكل من التنمية الزراعية والتنمية الصناعية بالاضافة إلى الاهتمام بالتعدين واستغلال الثروات الطبيعية فى البلاد .

(أ) قطاع الزراعة :

فى قطاع الزراعة زادت المساحة المزروعة من ٩ر٣ مليون فدان عام ١٩٥٢

إلى ٩ر١٠ مليون فدان عام ١٩٧١ ، كما زادت الاستثمارات فى قطاع الزراعة مما نتج عنه زيادة فى الكفاية الانتاجية للفدان . وبالرغم من ذلك فقد كان من نتائج إرتفاع معدل النمو السكانى أن انخفض نصيب الفرد من ٣٢ر٠ فدان إلى ما يقرب من ١٨ر٠ فدان .

وفى مجال التنمية الزراعية أيضاً ينبغى ذكر مشروع السد العالى ومساهمته فى زيادة الرقعة الزراعية وامداد الأرض الزراعية بمياه الرى فضلا عن زيادة إنتاج القوى الكهربائية .

(ب) قطاع الصناعة :

كان التوسع الصناعى من الأهداف الرئيسية فى هيكل التخطيط خلال العشرين سنة الماضية . وقد نتج عن ذلك زيادة حجم الانتاج الصناعى وزيادة نصيب قطاع الصناعة فى الدخل القومى بالاضافة إلى زيادة المستثمر فى قطاع الصناعة وإنشاء الصناعات الرئيسية والجديدة التى تكفى حاجة الاستهلاك المحلى .

٢ — التنمية الإجتماعية :

أما فيما يختص بالتنمية الاجتماعية فقد أنصبت جهود الدولة على تغيير التكوين الاجتماعى للسكان عن طريق الاهتمام بالتعليم والصحة والاسكان والنقل .

(ا) التعليم :

أصبح التعليم الابتدائى إجبارياً كما أصبح التعليم فى جميع مراحله مجانيا وتضاعف عدد المدارس والجامعات فى جميع أنحاء البلاد وعلى الرغم من ذلك فمازال الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن التعليم فى المرحلة الالزامية هدفا تسعى الدولة إلى تحقيقه كما تضاعفت حاجة الدولة إلى تخريج المدرسين اللازمين لتحقيق خطة التعليم وكل ذلك يرجع فى المقام الأول إلى التزايد السكانى بمعدل مرتفع يفوق الجهود التنفيذية للخطة الموضوعة .

(ب) الخدمات الصحية :

تحسنت الرعاية الصحية عامة مما أدى إلى خفض معدلات الوفيات كما زاد

انشاء المستشفيات والمراكز الصحية ووحدات رعاية الأمومة والطفولة فى جميع انحاء البلاد .

(ج) الاسكان :

قامت وزارة الاسكان ببناء الكثير من الوحدات السكنية فى جميع أنحاء البلاد كنتيجة لتخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لقطاع الاسكان خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ ومرة أخرى كان لارتفاع معدل النمو السكانى وإرتفاع معدلات الهجرة إلى المدن الكبرى والمناطق الحضرية أكبر الأثر فى قصور خطة الاسكان عن مقابلة الطلب المتزايد على الوحدات السكنية مما شكل إحدى المشكلات المعقدة التى تعانى منها الدولة خاصة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية .

(د) النقل والمواصلات :

رغم انشاء الطرق العديدة واستيراد وسائل النقل التى تستخدم لنقل الركاب أو البضائع بالاضافة إلى انشاء الكثير من اجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلا أن المشكلة تتزايد مع زيادة تيار الهجرة الداخلية .

يتضح من العرض الموجز السابق لجهود الدولة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتمية خفض معدل النمو السكانى فى مصر إذا أريد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تحقق أهدافها فى رفع مستوى معيشة أفرادها . بالاضافة إلى التركيز على إيجاد السبل والوسائل التى تؤدى إلى الحد من تيار الهجرة الداخلية وتغيير سلوك الأفراد فيما يتعلق بالانجاب واستخدام وسائل منع الحمل .

تنظيم الأسرة وعلاقته بالمشكلة السكانية فى العالم وفى مصر :

لا شك أن تنظيم الأسرة هو السبيل إلى خفض معدلات المواليد وبالتالى معدلات النمو السكانى فى المجتمع ولا شك أن وجود البرامج القومية لتنظيم الأسرة هو الطريق المنظم الذى تسلكه الدول النامية لتوفير وتوزيع وسائل تنظيم الأسرة على من يرغب فى استخدامها - إلا أن وظيفة أى جهاز قومى لتنظيم الأسرة تمتد إلى أبعد من ذلك حيث يجب أن تشمل أيضا محاولة التعرف على السلوك الانجابى والعوامل المؤثرة

عليه وتتناول هذه العوامل بالتغيير حتى تقنع نسبة أكبر من الأفراد وخاصة أولئك الذين لازالوا فى فترة الانجاب باستخدام الطرق والوسائل الفعالة فى تنظيم نسلهم . ولا شك أيضاً أن تغيير المستوى الاجتماعى والاقتصادى يؤدى إلى تغيير السلوك الانجابى للفرد — وقد دلت الدراسات على أن المعدل السريع للتصنيع وتوافر طرق الاتصال والمواصلات الجيدة وأرتفاع مستوى التحضر فى الدول النامية يؤدى إلى انشار الاستخدام الاختيارى لوسائل تنظيم الأسرة كما أن انتشار فكرة الحجم الصغير للأسرة (عن طريق الاستخدام الفعال لوسائل تنظيم الأسرة) التى يبدأ تنفيذها بواسطة الأفراد فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى الأفضل يؤدى إلى جذب واقناع الطبقة المتوسطة إلى استخدام وسائل تنظيم النسل ثم يمتد أثر ذلك إلى أفراد الطبقة الدنيا فى سلم المستوى الاجتماعى والاقتصادى ولكن بمعدل بطىء نسبياً .

وقد كان من نتيجة ادراك الدولة فى مصر لأهمية الدراسات السكانية أن انشئت اللجنة القومية للدراسات السكانية عام ١٩٥٣ وقامت اللجنة من الدراسات السكانية التى أظهرت ضرورة الحد من إرتفاع معدل النمو السكانى وحتمية تخفيضه إلى تكوين لجان فرعية للرعاية الطبية والصحة العامة والخدمات الاجتماعية تهدف إلى تنظيم ومتابعة تنفيذ النشاطات المختلفة المتعلقة بتنظيم الأسرة .

وفى نوفمبر ١٩٥٥ تم انشاء بعض وحدات تنظيم الأسرة على مستوى تجريبى ومنذ ذلك التاريخ إرتفع عدد هذه الوحدات من ٨ وحدات عام ١٩٥٥ إلى ٣٠٠٠ وحدة عام ١٩٧٢ موزعة على مختلف المحافظات المصرية . وفى عام ١٩٦٥ صدر قرار جمهورى بانشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٧٢ كان هدف المجلس محاولة خفض معدل النمو السكانى عن طريق التوسع فى تقديم خدمات تنظيم الأسرة وإنشاء الوحدات الجديدة التى تقوم بتوزيع وسائل تنظيم الأسرة إلى كل من يرغب فى ذلك إلا أنه فى عام ١٩٧٢ صدر قرار جمهورى آخر بتغيير اسم المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة إلى جهاز تنظيم الأسرة والسكان .

ومنذ صدور ذلك القرار الجمهورى الأخير تبنى الجهاز فكرة تخطيط تنظيم الأسرة خلال اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن طريق رفع مستوى معيشة الأفراد . ويعتبر هذا الاتجاه مؤيدا لنتائج الدراسات التى تمت فى كثير من دول العالم وان كان من أعقد وأدق السبل التى يمكن إنتهاجها .

إن مضاعفة وحدات تنظيم الأسرة وزيادة الخدمات التى تقدمهاوانتشار توزيع طرق وسائل منع الحمل إلى جانب التوسع فى الدعاية والاعلام لفكرة تنظيم الأسرة لا يعتبر كافياً . فليس يكفى أن نجعل الأمهات تبتلع حبوب منع الحمل أو أن نقنعهن بتركيب اللولب بل أنه من الواجب أن ننمى الرغبة لديهن ونوجه سلوكهن نحو تحديد النسل وليس هذا بالأمر الهين أو سريع التنفيذ .

كما سبق ذكره هناك أكثر من٣٠٠٠وحدةلتنظيمالأسرةموزعةفى كل المناطق الريفية والحضرية وهذا العدد سيتم زيادتهحتى يكون هناك وحدة لتنظيم الأسرة فى كل قرية وفى كل حى وفى كل مدينة ولكن الهدف الرئيسى هو فى تشجيع النساء ومساعدتهن فى التعرف على هذه الوحدات وتقديم المعلومات اللازمة لهن عن الخدمات التى تقدمها هذه الوحدات .

ثم يأتى بعد ذلك خلق الظروف والأحوال التى تؤدى إلى التغيير الاجتماعى والنفسى لتحويل الافراد إلى طريق حرية الرأى واستقلاله من قيود التقاليد المتعمقة فى جذور المجتمع فيما يتعلق بتنظيم الأسرة .

أما الأهداف طويلة الأجل والسياسة بعيدة المدى لبرامج تنظيم الأسرة والسكان فيجب أن تبنى فى ضوء الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ككل . ولعله من اللازم ربط الأهداف الأولى والأنشطة المختلفة لتنظيم الأسرة الأسرة بالمشروعات القومية للتنمية .

إن مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تكون إطاراً ملائماً ومفصلا لانطلاق أنشطة تنظيم الأسرة . إن تكامل تنظيم الأسرة والتنمية يمكن أن يسهل وأن يسرع فى أحداث التاثيرات المفيدة التى يهدف أى برنامج للتنمية فى تحقيقها فيما يتعلق بخفض مستوى الخصوبة .

إن التنمية الزراعية وميكنة الزراعة وتصنيع الريف وتشغيل المرأة وبناء المدارس والمستشفيات ودور السينما تعتبر طبقاً للسياسة الجديدة جزء لا يتجزأ من مشروعات تنظيم الأسرة .

المراجع

1. Khalifa, A. M., 1974, *The population of the Arab Republic of Egyp.*, A monograph prepared for the C.I.C.R. E.D., Institute of Statistical Studies and Research, Cairo University.

2. Kirk, D., 1960, «The influence of business cycles on marriage and birth rates,» Demographic and economic change in Developed countries, Princeton University Press, Princeton, U.S.A.

3. Kocker, J.E., 1973, *Rural Development, Income Distribution, and Fertility Decline*, The Population Council, New York, U.S.A.

4. Kuznets, S., 1972, «Problems in Comparing recent growth rates for developed and leas developed countries,» Economic Developonent and cultural Changes, 20, No. 2, January : 195-209.